مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

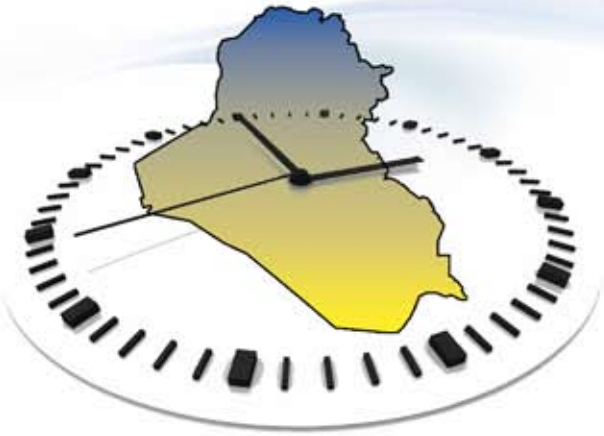

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء /الأحد ١٥-٩- ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(٣٨)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

فيصل عبد اللطيف ياسين

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

فوضى الصراع الديني والطائفي تعُمّ الشرق الأوسط

عنوان الافتتاحية يشير إلى دراسة منشورة في موقع **معهد دراسات الحرب** في الولايات المتحدة، الذي عادة ما يعبّر عن رأي **المحافظين الجدد**، وهي بقلم: ارون ريس/ نائب مدير الأبحاث في المعهد. ونظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه الدراسة بوصفها تلقي الكثير من الضوء على الأحداث الجارية في المنطقة وتُجيب على كثير من الأسئلة المطروحة حالياً، **نستعرض معاً فيما يأتي أهم أفكارها**، ولنا عودة أخرى إلى هذه الدراسة في **الإصدار المخصص لملف الطائفية** بعدما ننتهي من الملف الكردي ومن بعده الملف النفطي:

- إن النصف الأول من العام ٢٠١٣ أظهر بوضوح **انتشار الصراع الطائفي في منطقة الشرق الأوسط.**

- قد جاء هذا الصراع كحصيلة لمجموعة من التطورات، **منها مساعي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لاحتكار السلطة**، فضلاً على تصاعد نشاط المعارضة المسلحة في سوريا.

- إن نقطة التحوّل في مسار الأحداث، تمثّلت **بخسارة المعارضة السورية لمدينة القصير** ذات الأهمية الاستراتيجية في شهر حزيران من العام الحالي التي سيطرت عليها قوات النظام المدعومة **بحزب الله اللبناني.**

- وكان تدخّل هذا الحزب الذي يهيمن عليه الشيعة قد سلط الضوء على الطابع الطائفي للصراع. **فالخطابات الطائفية تمثّل منطلقاً لتعبئة الجماهير، ومن السهل إثارتها من قِبل أطراف منغمسة في الصراع من أجل تحقيق أهدافها الخاصة.**

- إن تصاعد **العنف الطائفي** الذي ترعاه جهات خارجية يشكّل تهديداً لوجود هذه الدول التي **تعاني في الأصل من الهشاشة والضعف.**

- إن هذا الضعف يجنح بالدول إلى **استرجاع هويّات لا تتماشى مع الدولة القومية كالهوية الطائفية والعرقية والقبلية** لتشكيل المجتمع.

- إن المزيد من **العنف سيوجد حلقة مفرغة من ضعف الدولة وغياب الشرعية** التي ستؤدي باستمرار إلى شعور المواطنين بانعدام الأمن والارتباط بجماعات فرعية وجماعات أخرى عابرة للحدود.

- إن نظام **الأسد قد راهن على مخاوف الأقليات للحصول على التأييد والدعم**، في الوقت ذاته فالميليشيات الشيعية من خارج سوريا، مثل حزب الله اللبناني، والمجموعات العراقية مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، كانت قد حددت دورها في القتال من أجل **حماية الأماكن المقدسة مثل مرقد السيدة زينب.**

- وفي المقابل، فإن الجماعات المسلحة السنية والسلفية قد **استخدمت الخطاب المضاد**

الافتتاحية ٣

العراق ودول الخليج وضرورة إعادة الحسابات.....٥

تسليح المتمردين في سوريا:
استقرارٌ أم امتدادٌ للصراع إلى العراق؟.....٨

فوضى الصراع الديني
والطائفي تعمُّ الشرق الأوسط.....١١

هل ستصبح سوريا أرضاً
خصبة لاستقطاب «الجهاديين»؟ ١٤

الزراعة النيابية:
جفاف العراق في عام ٢٠٢٠.....١٧

للملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال
بإدارة الإعلام
Tel: (00964) 7800168889
Email:info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت
kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

للشيعة، والشعور المعادي لإيران لتبرير حراكها.

- إن سعي المالكي وراء السلطة، واستخدامه الواضح للخطاب الطائفي، واستغلاله قوات الأمن العراقية لتحقيق أهداف سياسية، **ساهم في تعزيز الاستقطاب الطائفي.**

- إن استهداف المالكي السياسي والعسكري للسنة في العراق، **عزز من تصوراتهم بأنهم مهددون ومحرومون من حقوقهم الشرعية** من قِبل الحكومة المركزية.

- إن انعدام الثقة بالدولة العراقية أدّى إلى **تراجع الإيمان بالعملية السياسية**، وهو ما دّلت عليه **المشاركة الضئيلة من قِبل الناخبين في بعض المناطق** خلال الانتخابات المحلية الأخيرة.

ـ قدّمت إيران دعماً كبيراً عن طريق نشر مستشاريها وشروعها بمهمة توفير إمدادات للنظام السوري من أجل أن يبقى حليفها واقفاً على قدميه، كما **شجّعت دخول الميليشيات الطائفية القادمة من العراق ولبنان.**

ـ إن السعودية وقطر تقدّم كل واحدة منها الدعم لمجموعات محددة من فصائل المعارضة، كما تقودان حملة إعلامية واسعة لحشد الدعم الإقليمي للمعارضة.

ـ تركيا هي الأخرى دخلت كطرف فاعل، يدفعها في ذلك إلى حد كبير الحدود الشاسعة التي تزيد على خمسمائة ميل التي تشترك بها مع سوريا.

- مع امتداد العنف الطائفي إلى لبنان وحتى إلى مصر، أصبح من الواضح **أن عواقب مثل هكذا صراع سيصل إلى ما هو أبعد من سوريا والعراق، كما أنه من غير المرجّح وجود حلٍّ سريع لهذا الأمر.**

((إن هذه الدراسة توضّح ما أصبح عليه الحال في المنطقة، والذي ينسجم عملياً مع طروحات شيخ المستشرقين «برنارد لويس» وينسجم مع انطباعات وأحاسيس الإسرائيليين التي ترجمناها ونشرناها باستمرار، في أعدادٍ سابقة من هذه النشرة؟!)).

العراق ودول الخليج وضرورة إعادة الحسابات

الكاتب: حسن حسن / كاتب عمود في صحيفة ذي ناشيونال

ذي ناشونال - ١٨ / ٣ / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

نظراً لنفوذ الولايات المتحدة في العراق فمن المستبعد أن يشكل هذا البلد تهديداً أمنياً كما كان في عهد صدام، كما تشير التوقعات إلى إمكانية أن يصبح العراق ثاني أكبر مصدّر للنفط بعد السعودية بحلول نهاية هذا العقد، لذا يتوجب على دول الخليج تقبّل حقيقة أنه دولة ذات أغلبية شيعية من شأنها أن تصبح قوة إقليمية مستقبلاً، وعليها أيضاً أن تبدأ منذ الآن بتحسين العلاقة معه

يفتتح الكاتب مقاله بالإشارة إلى حرب العراق عام ٢٠٠٣ التي كانت تبشّر ببداية علاقة جديدة مع العراق بالنسبة لدول الخليج العربية، **وبعد عشرِ سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، فإن الصورة في بغداد تبدو قاتمة للغاية بالنسبة لتلك الدول، فوجود عراق يهيمن عليه الشيعة الموالون لإيران يعدّ تهديداً لها كما كان من قبل إبّان حكم السنّة بقيادة صدام حسين. ويُشاع في منطقة الخليج بأن بغداد تم تسليمها إلى الإيرانيين على طبق من ذهب، ويرى البعض أن علاقة إيران الخاصة مع بغداد تُعد جزءاً من استراتيجية الولايات المتحدة الكبرى لتأليب دول المنطقة بعضها ضد البعض الآخر.** مثل هذا التفكير السلبي يعدّ أحد الأسباب التي جعلت بغداد تتجه نحو طهران، لذا فقد حان الوقت لدول الخليج كي تعيد النظر في نهجها تجاه العراق، حيث إن تلك الدول لا ترحب بحقيقة هيمنة الساسة الشيعة على بغداد بشكل دائم، لذا تسعى لإخضاعه بدلاً من العمل معه، وتنظر لعلاقة إيران مع العراق وفق معادلة صفرية، فإمّا أن تكون بغداد حليفاً لهم ضد إيران أو أن تكون عدوة. ويلفت الكاتب النظر إلى أن الرياض ليس لديها تمثيل دبلوماسي ملموس في بغداد، على الرغم من المحاولات العراقية المتكررة لتحسين العلاقات معها خاصة

والخليج عامة، فقد عمل العراق في بداية الاضطرابات السورية على دعم كافة القرارات العربية التي اتخذتها دول الخليج ضد النظام السوري، وبدأت تظهر معارضته بعد القمة العربية التي عُقدت في بغداد في آذار من العام الماضي، حيث أرسلت بعض دول الخليج ممثلين رفيعي المستوى لحضورها، ولم تحاول كلٌ من السعودية والكويت بذل جهدٍ كافٍ لحل الخلافات العالقة مع العراق المتعلقة بمسألة الحدود والسجناء، كما ان معبر عرعر الحدودي بين السعودية والعراق ما زال مغلقاً، على الرغم من وعود الرياض بفتحه للتجارة في العام الماضي. وللوصول لعلاقات أفضل ينبغي العمل على إيجاد عراقٍ أقوى وأكثر استقراراً، **وتسعى الرياض منذ مدة طويلة إلى إضعاف العراق لضمان مكانتها الإقليمية، متبعة سياسة احتواء بغداد ودفعها بعيداً عن طهران.**

إن وجود عراق مستقر اقتصادياً وسياسياً من شأنه أن يمنحه دوراً مهماً، بدلاً من أن يتأثر بإيران أو غيرها من الدول، **ونظراً لنفوذ الولايات المتحدة فمن المستبعد أن يشكّل هذا البلد تهديداً أمنياً كما كان في عهد صدام، ومن المتوقّع أن يصبح ثاني أكبر مصدّر للنفط بعد السعودية بحلول نهاية هذا العقد. وتعاني إيران من ناحية أخرى من الضغط الناجم عن العقوبات الغربية عليها، كما أن على دول الخليج الاعتراف بحقيقة أن العراق دولة ذات أغلبية شيعية من شأنها أن تصبح قوة إقليمية، وعليها أيضاً أن تبدأ منذ الآن بتحسين العلاقة معه.** ويضيف أيضاً، **ان تغيير النظام في سوريا يقدّم مثل هذه الفرصة، فسقوط النظام الموالي لإيران في دمشق سيضعف علاقة العراق بإيران، فقد مكّن التحالف بين سوريا وإيران العراق من الاستغناء اقتصادياً عن جيرانه في منطقة الخليج**، وذكر مسؤولون عراقيون مقربون من رئيس الوزراء نوري المالكي أن بغداد ليست بحاجة لجيرانها العرب، ولكن في حال قيام نظام سياسي جديد في سوريا قد يجبر العراق على السعي لإقامة علاقات أفضل معهم، **والأهم من ذلك أن تُدرك دول الخليج تماماً أن التقارب الحقيقي مع العراق لن يكون ممكناً من دون معالجة تنامي المشاعر الطائفية في المنطقة، والتوترات بين السنة والشيعة، وخاصة في الكويت والسعودية والبحرين حيث انعكست على مواقف الشيعة العراقيين تجاه تلك**

الدول. وقد استفادت الدول العربية السنية من المشاعر الطائفية في محاولة لمواجهة القوة المتصاعدة للتحالف بين إيران وسوريا وحزب الله في المنطقة، كما أنها ركّزت على الطبيعة الطائفية لذلك التحالف، ولكن التغييرات في العراق وسوريا جعلت مثل هذه المشاعر تهزم نفسها بنفسها أكثر من أي وقت مضى.

ويشير الكاتب إلى **أن لدول الخليج مزايا هائلة أكثر مما لدى إيران تستطيع من خلالها كسب الشيعة العرب إلى جانبها**، تتمثل في الموارد الكبيرة ووسائل الإعلام التي تعمل على خفض التوترات الطائفية، والتصدي بشكل مباشر للكيانات الشيعية التابعة لدولهم، أما القنوات الإعلامية التي تعمل على ترسيخ الطائفية فينبغي محاسبتها وردعها. **ومن الممكن أيضاً تسخير الروابط القبلية مع الشيعة العراقيين وتأكيد الشعور القومي لديهم لمواجهة النفوذ الإيراني، وكذلك الاستفادة من التنافس الديني والاختلافات بين رجال الدين في كل من العراق وإيران حول مفهوم الوصاية الدينية** (الولاية)، فالاختلافات بين رجال الدين الشيعة حول الإمامة (من يستطيع قيادة المسلمين) بعمق النزاعات بين المسلمين الشيعة والسنة بشأن الخلافة (من الذي خلف النبي بعد وفاته)، **ولن تُحدث هذه الأمور فرقاً يذكر ما لم تتم معالجة التوترات الطائفية.**

ويُختتم المقال بالإشارة إلى أنه وفي السنوات القليلة التي سبقت الانتفاضة في سوريا، كانت العلاقات بين الأخيرة وبين دول الخليج قد وصلت إلى مستويات عالية جداً، لذا فإن التقارب مع العراق هو مسألة ممكنة جداً، لأن حكومة بغداد لديها منافسون في الداخل من السنّة والأكراد، الأمر الذي من شأنه أن يدفعها لتبنّي موقف أكثر اعتدالاً، كما ان التهديدات السورية لدول الخليج أسوء مما يشكله العراق، حيث إن سوريا هددت وتدخلت بشكل مباشر في بلدان أخرى، في حين أن العراق لم يظهر لديه توجّه كهذا، والكرة الآن في ملعب دول الخليج.

رابط المقال: http://goo.gl/SH1MZ5

تسليح المتمردين في سوريا : استقرارٌ أم امتدادٌ للصراع إلى العراق؟

الكاتبان: اندرو. جيه. تابلر / زميل أقدم في برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، مارك لينش / أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية ومدير معهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. ٢/٧/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مراجعة: د. نصر محمد علي

إن مبدأ تسليح المتمردين جاء لغرض تحقيق التوازن على أرض المعركة ومنع هزيمة المعارضة أمام النظام، إذ إن انتصار المتمردين سيمنحهم القدرة على التفاوض الدبلوماسي من موقع قوة، وهذا سيضمن دوراً لواشنطن في سوريا ما بعد الأسد، ولكن هذه السلسلة من الأفكار غير منطقية، فأمريكا ليست الوحيدة التي تقوم بتسليح المتمردين، حيث يتوفر السلاح بكثرة في سوريا وهذا لا يفسح المجال أمام واشنطن لإحداث تأثير استراتيجي

يشير الكاتب اندرو. جيه. تابلر في مستهل المقال إلى ما تجري مناقشته في أوساط صنّاع القرار الأمريكي بأن واشنطن ليس بمقدورها أن تتعامل مع جوهر الأزمة في سوريا، إلا انها تستطيع التعامل مع تداعياتها، **وبالنظر إلى التهديد الذي يشكله الصراع لأمن المنطقة، فإن القضية ليست وجوب تدخل الولايات المتحدة، بل متى وكيف وبأي ثمن، وقد لا تكون واشنطن قادرة على إنهاء القتال تماماً، ولكن إذا ما اتبعت نهجاً أكثر حزماً، فيمكنها المساعدة في احتوائه.**

هناك عدة مصالح للولايات المتحدة باتت على المحك في هذا الصراع، ومع بلوغ العدد الرسمي للقتلى ١٠٠,٠٠٠، أصبحت المسألة إنسانية ملحة، كما أن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين يهدد بزعزعة استقرار الدول المجاورة، وعلى الأخص الأردن إذ أصبح معسكر الزعتري رابع أكبر تجمع في البلاد، وأكثر ما يثير قلق الولايات المتحدة هو استخدام النظام السوري للمواد الكيميائية، إذ حذّر البيت الأبيض من استخدام شبه مؤكد لها، وحقيقة أن سوريا تضم أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية في منطقة الشرق الأوسط أمرٌ مثير للاهتمام مع الأخذ بعين الاعتبار تنامي قوة المنظمات الإرهابية في مناطق البلاد الرئيسة، حيث يسيطر النظام على جهة الغرب، والأكراد من جهة الشرق، أمّا الوسط فللعرب السنة. ولموقع سوريا الجغرافي المحوري والمتاخم لبلدان استراتيجية حيوية مثل الأردن وإسرائيل ولبنان وتركيا والعراق، أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة، فالنزاع السوري، ليس كالحرب الأهلية في لبنان التي انتهت باتفاق الطائف، بعد أن تمكنت إسرائيل ومن ثم سوريا على احتواء النزاع، لذا فإن من المرجّح أن تؤثر الأزمة السورية الحالية على البنية أو المنظومة الأمنية للمنطقة القائمة منذ اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦.

ويطرح الكاتب التوصيات الآتية لاحتواء الأزمة قائلاً: ينبغي على واشنطن اتباع جدول أعمال

مكوّن من أربعة أجزاء هي:

١. منع استخدام الأسلحة الكيميائية، والفشل في ذلك سوف يسيء إلى سمعة أمريكا في المنطقة، ويعد إشارة إلى بشار الأسد أن بإمكانه تصعيد الأوضاع من دون أن تترتب على ذلك أي عواقب، وهذا التصعيد بدأ يحدث فعلاً مع استخدام النظام صواريخ أرض – أرض ضد السكان المدنيين وسوف يتسبب بمزيد من التشرد وعدم الاستقرار في المنطقة.

٢. تأسيس ملاذات آمنة في جنوب تركيا وشمال الأردن، يتم فرضها من خلال بطاريات صواريخ الباتريوت أو تدابير أكثر وضوحاً.

٣. العمل مع المعارضة سياسياً وعسكرياً للإطاحة بالأسد الذي أضاع فرصة إصلاح البلاد نظراً لصرامة نظامه وتعامله بلامبالاة مع ثورة شريحة الشباب التي عانت من القمع إبّان حكم والده، وينبغي أن تكون مساعدة المتمردين انتقائية تهدف إلى تحفيز المعارضة لغرض إقامة نظام سياسي يستوعب التركيبة السكانية في البلاد.

٤. استخدام الدبلوماسية، ولكن كاستراتيجية للمرحلة النهائية لجعل المناطق الثلاثة الرئيسة في سوريا والمقاطعات المجاورة من ضمن ترتيبات إدارة لامركزية، وهذا نهج محسوب وحازم وهو إجراء غير عدائي لاحتواء الأزمة، كما ينبغي أن لا يتم تنفيذ الخطوات الأربعة في وقت واحد، وأن لا تلزم الولايات المتحدة نفسها بالتصدي لها بالكامل.

ويقول الكاتب مارك لينش: إن الأزمة السورية قد بدأت بالفعل، وعلى الولايات المتحدة واجب أخلاقي واستراتيجي للتخفيف من آثارها، ولكن يبدو أن حجم الصراع أصبح خارجاً عن سيطرة واشنطن، وقد يكون لها تأثير هامشي على الوضع الاستراتيجي والإنساني في أحسن الأحوال، في الوقت الذي **يعدّ ردع سوريا ضد الأسلحة الكيميائية أمراً ضرورياً، أما التدخل المباشر فيتطلب رؤية واضحة لما ستؤول إليه الأوضاع، وخلافاً لذلك فإن واشنطن ستخاطر بالدخول في مأزق آخر طويل ومكلف جداً.**

وخلال العامين (٢٠١١-٢٠١٢) تمحورت الكثير من المحادثات حول سوريا عما إذا كان ينبغي أن تتحول المواجهة من انتفاضة سياسية إلى تمرد عسكري، وكان الأسد ضعيفاً في مواجهة تحديات غير عنيفة لحكمه، كما ان إضفاء الطابع العسكري لاحقاً على طبيعة الصراع يُعد بمثابة كارثة معنوية واستراتيجية ظهرت من خلال تعامله معها بوحشية لا توصف.

وقد تطورت الأزمة بشكل غير قابل للتراجع مما جعلها معقدة ومتعددة الجوانب مع تدويل التمرد، وأظهرت التجارب المقارنة أن دعم هكذا تمرد يجعل الحروب أطول وأشد دموية، مما يجعل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض

أمراً عسيراً، كما ان الولايات المتحدة قلقة جداً من إمكانية وصول الأسلحة وغيرها من المساعدات إلى أيدي الجماعات الجهادية مثل جبهة النصرة. وفضلاً على ذلك، فإن بعض الجهاديين الانتهازيين يمكن كسبهم عن طريق الأسلحة المتطورة التي يتم تزويدهم بها ولكنه من المحتمل أن يغيّروا ولاءهم إذا ما تغيّر مجرى الحرب.

إن مبدأ تسليح المتمردين جاء لغرض تحقيق التوازن على أرض المعركة ومنع هزيمة المعارضة أمام النظام بعد انتصاره مؤخراً في معركة «القصير»، والفكرة هي أن انتصار المتمردين سيمنحهم القدرة على التفاوض الدبلوماسي من موقع قوة، وهذا سيضمن دوراً لواشنطن في سوريا ما بعد الأسد، ولكن هذه السلسلة من الأفكار غير منطقية، فأمريكا ليست الوحيدة التي تقوم بتسليح المتمردين، حيث يتوفر السلاح بكثرة في سوريا وهذا لا يفسح المجال أمام واشنطن لإحداث تأثير استراتيجي، وعلاوة على ذلك، فإن انضمام السعوديين وغيرهم من ممولي التمرد الذين لا يتصرفون بالضرورة لصالح أمريكا، سيدفع الأخيرة إلى توفير مزيد من قنوات المساعدة اللامركزية إلى المعارضة وذلك سيؤدي إلى زيادة تشتتها، وهناك إجراء أكثر فاعلية وهو بناء معارضة موحدة وتقويتها بالمساعدات من خلال قناة مركزية. ويعتمد تسليح المعارضة أيضاً على افتراض لا أساس له مفاده: ان مؤيدي الأسد – إيران وحزب الله وروسيا – لن يستجيبوا للتصعيد من جانبهم، كما ان توافر الذخيرة لدى الجانبين من شأنه جعل الصراع أكثر دموية والسماح للتطرف بمد جذوره بعيداً.

وفي الوقت نفسه، فإن خوف واشنطن من انتقال العدوى إقليمياً مشروعٌ، لكنه أمر مبالغ فيه إذ إن الدول العربية أصبحت أكثر مقاومة مما كانت عليه في السابق، واحتمال انتشار الصراع السوري إلى العراق هو الأكثر رجاحة، حيث هناك زيادة في تدفق الأسلحة والتعاون بين السكان السنة المحليين في العراق والمتطرفين السوريين، **وأخيراً فإن واشنطن لم تقرر بعد ما إذا كانت الأزمة السورية هي حرب أهلية أم جبهة في حرب إقليمية ضد إيران، وعليه يتوجب تحديد وتوضيح الهدف الاستراتيجي قبل كل شيء لمعرفة الاستجابة المطلوبة، وقد تكسب واشنطن بعضاً من الدبلوماسية وتعزيز موقف المتمردين مؤقتاً عن طريق تسليح المعارضة الآن، ولكن التصعيد من جانب الأسد وحلفائه قد يؤدي بالصراع مرة أخرى إلى طريق مسدود.**

رابط المقال: http://goo.gl/NXnJNj

فوضى الصراع الديني والطائفي تعمُّ الشرق الأوسط*

الكاتب: ارون ريس/نائب مدير الأبحاث في معهد دراسات الحرب في الولايات المتحدة الأمريكية.
تقرير أمن الشرق الأوسط - معهد دراسة الحرب- تموز ٢٠١٣

ترجمة: فيصل عبد اللطيف ياسين
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن تزايد العنف في الشرق الأوسط سيفضي إلى حلقة مفرغة من ضعف الدولة وغياب الشرعية والتي ستؤدي باستمرار إلى شعور المواطنين بانعدام الامن وسيؤول بهم الأمر إلى الاحتماء بالجماعات التي تكرّس الهويات الاثنية والطائفية والتي لها امتدادات عابرة للحدود وهذا مايفسر توسّع دائرة الصراع إلى خارج حدود العراق وسوريا، وبدأت تأخذ طابعاً إقليمياً على نحو متزايد

يشير التقرير في مستهله إلى أن النصف الأول من العام ٢٠١٣ أظهر بوضوح انتشار الصراع الطائفي في منطقة الشرق الأوسط. وقد جاء هذا الصراع كحصيلة لمجموعة من التطورات التي جرت خلال العام الماضي، **ومنها مساعي رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لاحتكار السلطة**، فضلاً على تصاعد نشاط المعارضة المسلحة في سوريا.

على أي حال، فإن نقطة التحوّل في مسار الأحداث، تمثّلت بخسارة المعارضة السورية لمدينة القصير ذات الأهمية الاستراتيجية في شهر حزيران من العام الحالي التي سيطرت عليها قوات النظام المدعومة بحزب الله اللبناني، وكان تدخل هذا الحزب الذي يهيمن عليه الشيعة قد سلط الضوء على الطابع الطائفي للصراع. **فالخطابات الطائفية تمثل منطلقاً لتعبئة الجماهير، ومن السهل إثارتها من قِبل أطراف منغمسة في الصراع من أجل تحقيق أهدافها الخاصة.**

فتصاعد العنف الطائفي الذي ترعاه جهات خارجية يشكل تهديداً لوجود هذه الدول التي تعاني بالأصل من الهشاشة والضعف. ويذكر الكاتب **أن هذا الضعف يجنح بالدول إلى استرجاع هويات لا تتماشى مع الدولة القومية كالهوية الطائفية والعرقية والقبلية لتشكيل المجتمع. إن الصراع الطائفي الذي تشهده المنطقة في الوقت الحاضر هو تجلٍ لصراع سياسي أكثر من كونه سبباً من أسبابه**، ولكن، من الممكن أن يكون سبباً للعنف، مثل الهجمات الاستباقية التي تقوم بها المجاميع خوفاً من تهديدات محتملة قد تتعرض لها مجتمعاتهم أو سعياً وراء الانتقام. **إن المزيد من العنف سيوجد حلقة مفرغة من ضعف الدولة وغياب الشرعية والتي ستؤدي باستمرار إلى شعور المواطنين بانعدام الأمن والارتباط بجماعات فرعية وجماعات أخرى عابرة للحدود.**

وتمضي الدراسة إلى أن تفاقم العنف وتوسع الاستقطاب أدّى إلى امتداد القتال من سوريا إلى لبنان، وهو ما تمثل بمهاجمة أنصار الشيخ السلفي أحمد الأسير للجيش اللبناني وحزب الله. فاستمرار القتال ستكون له عواقب وخيمة، تتمثل على وجه التحديد بتدفق أعداد هائلة من اللاجئين إلى الأردن ولبنان وتركيا، الذين يعد وجودهم استنزافاً لموارد هذه الدول الأمر الذي من شأنه أن يزعزع استقرارها فضلاً على كونه اختباراً لقدرتها في المحافظة على النظام. أما في سوريا فترى الدراسة **أن نظام الأسد قد راهن على مخاوف الأقليات للحصول على التأييد والدعم**، في الوقت ذاته فالميليشيات الشيعية من خارج سوريا، مثل حزب الله اللبناني، والمجموعات العراقية مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله، كانت قد حددت دورها في القتال من أجل حماية الأماكن المقدسة مثل مرقد السيدة زينب. وفي المقابل، فإن الجماعات المسلحة السنية والسلفية قد استخدمت الخطاب المضاد للشيعة والشعور المعادي لإيران لتبرير حراكها. فمع التأكيد على المجازر الحاصلة في سوريا، من قِبل الطرفين - الميليشيات الموالية للأسد والسلفيين - فإن التبريرات التي يدفع بها كل طرف تحمل في طياتها خطر أن تكون بمثابة نبوءة تحقق ذاتها. إن التيار الرئيس للمعارضة، المتمثل بالمجلس العسكري الأعلى، حدد دوره بمصطلحات وطنية تتلخص بالنضال من أجل سوريا. إن تحوّل هذا القتال إلى عنف طائفي يهدد السكان المدنين المحاصرين بالأساس. وبالانتقال الى العراق، يذكر الكاتب **أن سعي المالكي وراء السلطة، واستخدامه الواضح للخطاب الطائفي، واستغلاله قوات الأمن العراقية لتحقيق أهداف سياسية، ساهم في تعزيز الاستقطاب الطائفي.** فالتمرد السني الذي كان يستهدف قوات التحالف في العراق خففت من حدته الوعود بالشراكة، لكن استهداف المالكي السياسي والعسكري للسنة في العراق، عزز من تصوراتهم بأنهم مهددون ومحرومون من حقوقهم الشرعية من قِبل الحكومة المركزية، وقد عبّرت عن هذه المخاوف حركة الاحتجاج التي تفجرت بعد محاولة المالكي اعتقال وزير المالية السابق رافع العيساوي، وأكدتها الهجمة الدموية التي قامت بها قوات الأمن العراقية على مخيم الاعتصام في مدينة الحويجة. **إن انعدام الثقة بالدولة العراقية أدّى إلى تراجع الإيمان بالعملية السياسية، وهو ما دلّت عليه المشاركة الضئيلة من قبل الناخبين في بعض المناطق خلال الانتخابات المحلية الأخيرة.** وتمضي الدراسة بالإشارة إلى توسع دائرة الصراع إلى خارج حدود العراق وسوريا، وبدأت تأخذ طابعاً إقليمياً على نحو متزايد الذي تجلّى بكثرة بالأطراف الخارجية المنخرطة فيه، وكمؤشر على

ضعف الدولة، فقد أصبحت الحدود السورية سهلة الاختراق ومفتوحة أمام تدفق المقاتلين والسلاح فضلاً على النازحين. وفي ظل ذلك، قدّمت إيران دعماً كبيراً عن طريق نشر مستشاريها وشروعها بمهمة توفير إمدادات للنظام السوري من أجل أن يبقى حليفها واقفاً على قدميه، كما شجّعت دخول الميليشيات الطائفية القادمة من العراق ولبنان. وعلى الرغم من سعي الأخيرتين لتجنب المشاركة الصريحة في النزاع، إلا انه وعلى نحو متكرر فقد اجتازت جهات غير حكومية الحدود من أجل ذلك. وتشير الدراسة إلى أن السعودية وقطر تقدم كل واحدة منها الدعم لمجموعات محددة من فصائل المعارضة، كما تقودان حملة اعلامية واسعة لحشد الدعم الاقليمي للمعارضة. فالكل يرى الصراع السوري بمثابة فرصة لتعزيز دوره كقوة إقليمية ولتوجيه ضربة إلى منافسه الإيراني. تركيا هي الأخرى دخلت كطرف فاعل، يدفعها في ذلك إلى حد كبير الحدود الشاسعة التي تزيد على خمسمائة ميل التي تشترك بها مع سوريا. وقد مثلت معركة القصير رهاناً بالنسبة لجميع هذه الأطراف، إذ صعّدت من مشاركتها في أعقاب هذه المعركة، وتحوّلت للتركيز على مدينة حلب. **إن الدول والأطراف المنغمسة في الصراع السوري كانت قد رهنت سمعتها بالنتائج التي سيفضي إليها هذا الصراع، ومن غير المرجّح أن تتراجع عن المستويات العالية من الدعم الذي تقدمه.** وفي الختام تصل الدراسة إلى القول: إنه ومع امتداد العنف الطائفي إلى لبنان وحتى إلى مصر، فقد صار من الواضح **أن عواقب مثل هكذا صراع سيصل إلى ما هو أبعد من سوريا والعراق، كما أنه من غير المرجّح وجود حل سريع لهذا الأمر، لكن تزايد الوعي في المنطقة لهذه المشاكل يعد خطوة هامة في طريق التعامل معها**، وانه على الولايات المتحدة أن لا تضيف إلى انسحابها من العراق، فك ارتباطها بالمنطقة، فالجهود المثمرة مع الحلفاء في المنطقة ما تزال متاحة وستكون ضرورية لمنع حدوث المزيد من التدهور في الوضع السيء الحالي، وينبغي أن يكون من الواضح جداً بأن اتساع الاستقطاب الطائفي والعنف لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة ولا في مصالح حلفائها.

---

* صدرت هذه الدراسة عن معهد دراسة الحرب في الولايات المتحدة تحت عنوان «Sectarian and regional conflict in the Middle east»، وقام مركزنا بترجمة الخلاصة التنفيذية منها، للرجوع إلى الدراسة بنسختها الكاملة، ينظر:

http://www.understandingwar.org/report/sectarian-and-regional-conflict-middle-east

---

رابط المقال: http://goo.gl/PBIZK9

هل ستصبح سوريا أرضاً خصبة لاستقطاب «الجهاديين»؟

الكاتب: كامران بوخاري/نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وجنوب آسيا في ستراتفور (شركة استخبارات دولية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية)
موقع ستراتفور - ٢٠١٢/٢/١٤

ترجمة: قسم الترجمة
مراجعة وتلخيص: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الانهيار المحتمل للنظام السوري يزيد كثيراً من خطر اندلاع حرب طائفية إقليمية سيكون تنظيم القاعدة أكبر المستفيدين منها، وإن التحدي أمام الأطراف الداخلية والخارجية الساعية لتغييرهذا النظام هو كيفية تخليص البلد من النفوذ الإيراني من دون فتح الباب على مصراعيه أمام الجهاديين ليستقروا هناك

يتطرق الكاتب في بداية مقاله إلى الدعوة التي أطلقها زعيم تنظيم القاعدة «أيمن الظواهري» في شهر فبراير من العام ٢٠١٢ إلى الشباب المسلم لدعم الثوار في سوريا التي تزامنت مع تصاعد المؤشرات حول ازدياد تدفق المقاتلين والسلاح من العراق إلى سوريا. إن هدف القاعدة على المدى البعيد هو الإطاحة بالحكومات العربية لتسهيل عودة دولة الخلافة، **وارتبطت وسائلها في ذلك بشكل رئيس بالقيام بأعمال إرهابية متعمدة لتتسبب بالتدخل الأمريكي في المنطقة، أملاً في أن يؤدي ذلك إلى انتفاضات شعبية تحرّض على إسقاط الأنظمة العربية ليُفتح الطريق أمام المجاهدين لتسلم السلطة في النهاية.** لكن جهود الشبكات الجهادية فشلت وظل دورها هامشياً في العالم العربي. وكان يأمل تنظيم القاعدة من خلال الأزمة السورية أن يستفيد من الاضطرابات العربية خلال السنة الماضية.

الجهاديون والاضطرابات في الشرق الأوسط

يشير الكاتب إلى أن الأجندة العالمية لتنظيم القاعدة المتطرّف تحظى بقبول محدود لدى الجماهير العربية. وقد أكد هذا الأمر صعود السياسيين الإسلاميين عن طريق الانتخابات في كل من تونس ومصر. الجهاديون فشلوا في إسقاط أي حكومة في العالم الإسلامي حتى في أفغانستان، فقد تصدت طالبان للحكم بعد حدوث فراغ في السلطة هناك. **وركّز الجهاديون على شن هجمات تهدف إلى خلق أزمات داخل البلدان المستهدفة وفي علاقاتها الخارجية كما هو الحال مع باكستان واليمن، والهدف من ذلك هو خلق الاضطرابات ومن ثم الاستيلاء على السلطة في نهاية المطاف.** وكان الخيار الثاني أمام تنظيم القاعدة هو محاولة الاستفادة من فراغ القوة الذي سببته قوى أخرى، **وهو الأمر الذي جرى بعد الإطاحة** بالنظام البعثي في العراق على يد القوات الأمريكية

عـام ٢٠٠٣، إلا ان وجـود **الغالبية الشـيعية هنـاك، فضـلاً على وقـوف بعـض أفـراد الطائفة السـنية مع الأمريكان شـكّل عائقاً كبيراً أمام الجهاديـين وأدّى إلى تدهـور الشـبكة الجهاديـة في العـراق.** وهـو الأمر نفسـه الـذي حدث في ليبيا بعد سـقوط نظام القذافي، حيث انتشرت الميليشـيات ذات النزعة الجهادية والإسلامية، إلا ان الاتساع الجغرافي للأراضي الليبية يحول دون امتداد الصراعات بين هذه الجماعات إلى خارج الحدود. أما في سـوريا، ونظـراً لموقعها الاسـتراتيجي على مفترق الطـرق بين العديد من خطوط التصدع الجيوسياسـي، فإن انهيار الدولة هناك يؤدي بسـهولة إلى صراع إقليمي. وهو السبب وراء وقوف بعض الدول ضد التدخل العسـكري الأجنبي في سوريا. ومع أن كثيراً من الـدول في المنطقـة تهدف لإضعـاف إيران من الناحية الجغرافية والسياسية من خلال الإطاحة بالنظام العلوي في سوريا، لكن حتى هذا الهدف قد لا يكون كافياً لتحمل التكاليف المحتملة.

مستقبل الجهاديين في سوريا

تذكر المقالـة أن الجهاديـين في المنطقة لديهم مجال واسع للمناورة في سوريا سواء مع التدخل الخارجي أم من دونه، والعراق يمثل أهم مناطق تواجدهـم، والذين كانوا قد اسـتفادوا من دعم دمشـق للتمرد السـني خلال المدة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧. **أما الآن فقد انعكست الصورة حيث يتدفق المتمردون من العراق إلى سوريا**، فالقوى الجهادية تحاول اسـتغلال ضعف شـعبية النظام العلوي بين أهل السـنة للحصول على موطئ قدم لها هناك، وإن نسـبة كبيرة من السنة في سوريا على استعداد لأن يتحالفوا معها لمواجهة القوات السورية ذات التسليح الجيد والتي يهيمن عليها العلويون. فإن هذه العناصر الجهادية التي تلقّت الدعم من جهاز المخابرات السـوري **انقلبت ضد داعميها، وهو الأمر نفسـه الذي حدث في كل من باكسـتان واليمـن.** فضلاً علـى الجهاديين في العراق الذين عملوا طويلاً مع النظام السـوري، تسـتضيف الأردن ولبنـان والمملكـة العربيـة السـعودية الجهاديين الذيـن يتحينون الفرص أيضاً في الاضطرابات السورية، ويشترك هؤلاء في الشعور بالغضب بسبب مقتل السنة في سوريا على يد ما يطلقون عليه النظام العلوي «الملحد».

أصحـاب المصلحـة في انهيـار النظـام السـوري في المنطقـة يـترددون في تأييـد التدخل العسـكري الخارجـي، وتمسـكوا بخيـار الدعم السـري على شـكل توريد أسلحة إلى المتمردين السوريين. فلا المعارضة السـورية للنظام ولا الأطـراف الخارجية لها مصلحة في رؤية سوريا تنغمس في حرب أهلية، باسـتثناء الجماعات الجهادية، فهي الوحيدة التي ترغـب بحدوث ذلـك. ويمكن أن **ينجـح هؤلاء** في إثـارة النزاع الطائفـي الإقليمي **الذي سـتتورط فيـه العديد مـن الدول والفاعلين مـن غير الدول،** وستخوض إيران والعربية السعودية حرباً مكثفة بالوكالة، كما أن تورّط الغرب وإسرائيل في هذا الصراع من الأمور التي تتمناها هذه الجماعات. لذلك **فمـن مصلحـة الجهاديين أن تفشـل جهود التسـوية** عن طريق التفاوض في سـوريا، لأنهم يرون أن توسـيع دائـرة العنف التي تقود

إلى بيئة أكثر استقطاباً وهو الأمر الذي صب في صالحهم. **والنتيجة النهائية لهذه العملية هي انهيار الدولة السورية الذي سيفسح** مجالاً واسعاً للمجاهدين بتنفيذ عملياتهم لتمتد من لبنان إلى العراق، ويجعلهم قريبين من الأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية. ومع ذلك فإن طبيعة قدراتهم، التي سوف تحدد مدى الضرر الذي يمكن أن تتعرض له بلاد الشام والمنطقة المحيطة بها، ماتزال غير واضحة. لكن مما لاشك فيه أن الحركة الجهادية ستتعاظم في سوريا وستتخذ منها منطلقاً لتهديد أمن الدول المجاورة.

خطر الحرب الطائفية الإقليمية

يمضي الكاتب بالقول: إن الاضطرابات في سوريا تجري في وقت تصاعدت فيه التوترات السياسية والطائفية، حيث تسعى إيران وحلفاؤها إلى شن بعض الاعتداءات في بلدان عربية سنية، فبالنسبة للأخيرة وإلى حزب الله فإن **بقاء النظام العلوي في سوريا** أمر بالغ الأهمية. إذ يمتلك الاثنان وجوداً عسكرياً في سوريا في إطار مساعدة دمشق لاحتواء الانتفاضة والتصدي للمتمردين. وهو أمر مقلق للدول ذات المصلحة في سقوط النظام السوري وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، فهي الأكثر حماساً لتغيير النظام في دمشق كسبيل لمواجهة التهديد الإيراني، ولا يمانعون من إحداث فوضى في سوريا، على اعتبار أن البعد الجغرافي سوف يحول دون انتقال هذه الفوضى إلى داخل أراضيها. أما الحكومة العراقية المتحالفة مع إيران فلديها حافز قوي للتأكد من أن الجهاديين في العراق ليسوا قادرين على الانتقال إلى سوريا، **فبغداد تدرك جيداً أن انهيار النظام السوري من شأنه أن يؤدي إلى إحياء المقاومة السنية ضد الشيعة (في الحكم) وهو آخر شي يرغب الشيعة بحدوثه. أما الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فتريدان التأكد من أن تنظيم القاعدة غير قادر على خطف الانتفاضة الشعبية، لكنهما لا تملكان الأدوات اللازمة لضمان عدم اجتياز الجهاديين الحدود السورية مع العراق والأردن ولبنان.**

الأردن هي الأخرى تخشى من انتقال الاضطرابات في سوريا إلى أراضيها، وتقتضي مصلحتها في عدم السماح للجماعات الإسلامية المسلحة المتواجدة على أراضيها بالذهاب إلى سوريا. وفي الوقت نفسه فإن لبنان قد تنزلق إلى الفتنة الطائفية خصوصاً مع تآكل قدرة الدولة السورية في الابقاء على سيطرتها. ويصل الكاتب في الختام إلى **أن الانهيار المحتمل للنظام السوري يزيد كثيراً من خطر اندلاع حرب طائفية إقليمية سيكون تنظيم القاعدة أكبر المستفيدين منها، وان التحدي أمام أولئك الذين يسعون لتغيير هذا النظام هو كيفية تخليص البلد من النفوذ الإيراني من دون فتح الباب على مصراعيه أمام الجهاديين ليستقروا هناك.**

رابط المقال: http://goo.gl/WakISG

الزراعة النيابية: جفاف العراق في عام ٢٠٢٠

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

مع استمرار الدول المتشاطئة مع العراق ببناء السدود حول منابع نهري دجلة والفرات وفي ظل عدم وجود اتفاقيات دولية تضمن حصة البلاد المائية، توقّعت لجنة الزراعة والمياه والأهوار النيابية أن يكون عام ٢٠٢٠ عام التصحر والجفاف بالنسبة للعراق. وفيما شددت اللجنة على ضرورة اتخاذ إجراءات حقيقية بهذا الشأن وتشريع قانون المجلس الوطني للمياه، أكدت وزارة الزراعة وجود خطة لمعالجة التصحر في البلاد عبر عدد من المحاور.

وكان وزير الزراعة عز الدين الدولة قد ذكر في أحد التصريحات الصحفية أن «العراق يفقد مائة ألف دونم من الأراضي الزراعية سنوياً نتيجة للتصحر وفقدان الإجراءات الوقائية والموازنة المرصودة للزراعة»، مبيناً أن «**على الحكومة أن تتحرك باتجاه الحملة الوطنية للقضاء على هذه الظاهرة والاستعانة بالخبرات الأجنبية في ظل الإمكانيات الضعيفة للوزارة**».

وكان العراق قد اتهم تركيا بمواصلة حجب المياه عن نهري دجلة والفرات على الرغم من هطول الأمطار والثلوج. وشهد ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات كثيرة، تمثلت في بناء تركيا لسدود ومشاريع على منابع نهري دجلة والفرات في أراضيها، ما أدّى إلى نقص شديد في كميات المياه الداخلة إلى العراق وانعكاس ذلك سلبياً على الزراعة والري والسقي، وزيادة مساحات التصحر والملوحة وانعدام الزراعة في مناطق كبيرة ما جعل القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج والاضطرار إلى استيراد أكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج.

أما الموقف الإيراني، فعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية بين حكومتي طهران وبغداد، فهو لا يختلف عن الموقف التركي، إذ تقوم بتحويل معظم الروافد المائية التي تغذي نهر دجلة، مما يخفض كمية المياه المتدفقة باتجاه الأراضي العراقية، ويسيء إلى نوعية المياه ويزيد من نسب التلوث.

ويشدد محللون على ضرورة إيجاد حل لهذه المسألة، إذ إن هذا الوضع لا يمكن القبول به لما يحمله من مخاطر حقيقية على الواقع الزراعي والمعيشي في العراق، داعين إلى إجراء اتفاق منصف مع الجانب التركي والإيراني يؤمّن حصة مناسبة للعراق من مياه النهرين ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل، منبهين إلى أهمية أن تتخذ الحكومة العراقية إجراءات عملية من جانبها لإقامة السدود الصغيرة واستثمار المياه في موسم الوفرة.

عضو لجنة الزراعة في البرلمان عتاب الدوري ذكرت في تصريح لـ«**المركز الخبري**

لشبكة الإعلام العراقي»: ان «التصحر يعد ظاهرة عالمية، إلا ان العراق بالذات من المفترض أن يكون بعيداً عن هذه الظاهرة بوصفه بلاد ما بين النهرين». وعزت النائبة استفحال هذه الظاهرة إلى وجود خلل في السياسة المتعلقة بهذا الجانب بسبب عدم وجود اتفاقيات مع الدول التي تتقاسم مع العراق حوضي دجلة والفرات ولاسيما إيران وسوريا وتركيا، لافتة النظر إلى أن الأخيرة مستمرة في بناء السدود على النهرين غير آبهة بقلة حصة العراق المائية الواردة منها.

وتوقّعت الدوري أن يكون ٢٠٢٠ عاماً للجفاف والتصحر في العراق إذا لم تكن هناك اتفاقية بين العراق وتركيا تنظم هذا الأمر، داعية إلى استغلال العلاقة الاقتصادية بين البلدين وحجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين العراق وتركيا من أجل الضغط على الأخيرة بشأن هذا الملف.

كما دعت عضو لجنة الزراعة النيابية إلى أن يكون الاستثمار مع تركيا استثماراً زراعيا وألّا يقتصر في مجالات الصناعة وإنشاء الحدائق وتبليط الشوارع فحسب, مشددة على ضرورة أن تفعل وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب دورهما في هذا الجانب.

وانتقدت الدوري تأخير تشريع قانون المجلس الوطني للمياه حتى الآن لأسباب سياسية من قبل بعض الكتل التي ترفض تمرير هذا القانون الذي ينظم سياسة البلاد المائية. وأشارت إلى أن هذا المجلس الذي يترأسه رئيس مجلس الوزراء من شأنه إحداث نقلة نوعية في السياسة المائية للبلاد بعدم السماح لتركيا وغيرها من الدول بغلق الأنهر وحرمان العراق من حصته المائية الكافية من خلال التعامل الدبلوماسي.

وكان مجلس الوزراء قد وافق من حيث المبدأ على تشكيل المجلس الوطني للمياه في إحدى جلساته السابقة على أن يكون برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الجهات ذات العلاقة وتم الاتفاق على إعداد قانون المجلس الوطني للمياه وعرضه على مجلس الوزراء في جلسات مقبلة. ويعد التصويت على هذا المجلس، حرصاً من الحكومة للحفاظ على بيئة العراق المائية ووضع سياسة مائية ذات خطط بعيدة المدى، إذ سيتولى المجلس دراسة المواضيع المتعلقة بالمياه وخاصة بيئة مياه شط العرب والضغط على إيران لوقف تسرب النفايات إلى مياه شط العرب، وكذلك تفعيل عمل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا الذي من شأنه أن يجعل تركيا تلتزم بتخصيص الحصص المائية التي يستحقها العراق.

ويقوم هذا المجلس بربط جميع تعاملات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة مع الدول المجاورة بموضوع الحصص المائية في المياه المشتركة.

وسيسعى المجلس لإدخال حوضي دجلة والفرات وحوض شط العرب إلى «**اتفاقية رامسار**» للأراضي الرطبة على اعتبار أن هذه المعاهدة من المعاهدات الجماعية وتعطي حق المطالبة بالمياه بعداً دولياً. وتسعى للحفاظ على حقوق الدول التي تدخل هذه المعاهدة، وكذلك سوف يسهم في عودة العراق الفاعلة إلى المعاهدات والاتفاقيات التي أُبرمت مع كل من تركيا وسوريا التي وضعت الأحكام الأساسية الخاصة بحماية حقوق ومصالح العراق المائية.